

بشرط صحة الشهادتين على الشهادتين ولم يذكر كنيته وذكر العاظمها قال لعل  
 ما وقع عنده صحيح وهو في صحيح فلا بد من التفسير والبيان الاشارة  
 الى مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى وصحتها ووقع بعض المتصدين  
 بالحق فان ابراهيم دعوى في مال عظيم وكتب السجدة في القاضى الامام  
 السفدي يرق بعد ما صحى غيره فسالهم الحقان بعد ما جمعهم في دار  
 فقالموا للقاضى الامام لم رددته فقال ان في امره وقضيت لكل باوام  
 من غير تعريف فقال نعم لا يهتد كرتب لكل باوام من فقال القاضى الامام  
 ارايت ان حضرت مجلس الحكم امرتان بسمى كل واحد لكل باوام اصيرها  
 مدعية والاخرى غير مدعية فالذي يوقع الاشتباه اذا لم يقل لكل باوام  
 من المدعية فقال نعم لا يهتد كرتب الصواب هذا فاتفقوا بينهم  
 على ذلك قال فلما هذا قول بوجوب مراعاة الاشارة في مواضعها كلها ورد  
 دعوى سلم لشوب من الغاربه بترك قوله روبا او جيدا او وسطا وترك  
 مفدارا لاجل وتسلم راس المال وكان اطلق بسبب لم صحيح ولا بد  
 من البيان وعلى هذا فتوى متاخرنا واستاذينا وكان الحلواني في زمن  
 ما كان قاضى بخارى رجل يقال له قاضى بنسبه يفتى بجميع سجالاته ويخافه  
 بانها في غير صحته وسال عنه ذلك فقال يجب ان يتعلم فقال للمتعلم حينئذ  
 قال لترك في ذلك كله تفسير الشهادتين فلا بد من ذكر ذلك لينظر فيها

فلا بد من التفسير البيان في دار

قاضي بنسبه كل جمعي سجالاته  
 صححه وظهر وهو رسول

صحة

صحة

Copyrighted material